

جامعة 08 ماي 1945 - قالة-	تاريخ الامتحان: 2018/01/ 21
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	السنة الثالثة ليسانس تخصص .تجارة دولية وإمداد
قسم العلوم التجارية	المدة :ساعة و 30 دقيقة

الدكتور : صاوي مراد

الإحابة النموذجية للامتحان الجزئي الأول في مقياس العمليات الجمركية والعبور

**1- تعرف التصريح المفصل وكيفية إعداده وما هي الشروط الشكلية العامة للتصريح المفصل**

● **التصريح المفصل :** كل بضاعة مستوردة أو مصدرة، يجب أن تكون محل تصريح مفصل وهذا ما يسمى " بالطابع الإلزامي للتصريح المفصل " هذا ما نصت عليه المادة 75 من قانون الجمارك الجزائري. ولقد نص المشرع على إجراءات الجمركة، في الفصل السادس ضمن الأحكام العامة من المواد 75 إلى 114 من ق.ج.ج. إن التصريح المفصل وثيقة محررة وفقا لأشكال معينة، يبين فيها المصريح النظام الجمركي الواجب تحديده للبضائع ويقدم العناصر المطلوبة لتطبيق الحقوق والرسوم ومقتضيات المراقبة الجمركية.

● **إعداد التصريح المفصل**

**أولا :** البيانات المطلوبة في إعداد التصريح المفصل: يمكن أن يكون كتابي أو شفوي، وذلك حسب نوعية أو قيمة البضائع ، كما يمكن أن يكون التصريح مبسط ، ولقد تم تحديد شكل ومضمون التصريح المفصل بموجب المادة 02/82 من ق.ج.ج. التي أحالت على المقرر البيانات الجوهرية الواجب توفرها في التصريح المفصل وأهمها:

- البيانات الخاصة بالبضاعة : رمز النظام الجمركي المختار -طبيعة الطرود وعلاماتها ورقمها وعددها ووزنها الإجمالي والصافي - القيمة لدى الجمارك، رمز بلد الشراء والبلد المصدر وبلد المنشأ ، النظام الجبائي والتعريف الامتيازي ، التعيين التعرفي للمورد أو المرسل إليه في الخارج، طريقة التمويل، النقل، التصريح الموجز، طريقة دفع الحقوق والرسوم، تعهد مكتب من المصريح... إلخ.

- البيانات الخاصة بالمصريح : أهمها : رقم الاعتماد - والقرض، التوقيع بخط اليد، كما يرفق التصريح المفصل بالفاتورات ووثائق أخرى مثل : إشعار بالوصول - بيان النقل البحري السجل التجاري - قائمة الطرود... إلخ.

**ثالثا :** الشروط الشكلية العامة للتصريح المفصل :من بين هذه الشروط:

- أن يعرض التصريح المفصل وفقا للشكل المقرر قانونا.
- أن يكون واضحا دون شطب أو حشو في المعلومات.
- أن يكتب بالرقن بواسطة الحاسوب وممضى من طرف المصريح.
- أن تتم التصريحات بعدد المرسلين أو المرسل إليهم.
- إرفاق التصريح بتصريحات مكملة في حالة وجود أكثر من بضاعتين.

**2- خصائص الضريبة الجمركية :** وتتميز الضرائب الجمركية ببعض الخصائص نذكر منها:

- **ضريبة محمولة:** يقصد بالضريبة المحمولة التي تقع على عاتق مالك البضاعة المستوردة أو مصدرها أو نقلها أو موكلها وتقوم بتصريح وتقييم هذه السلع بحيث تحمل وتوجه للمكاتب الخاصة لدى الجمارك وهذا من أجل فحصها وتسعيرها، أي تحديد الضريبة الخاصة بها.

- الخاصية الموحدة: إن مصطلح "موحدة" يدل على أن القوانين والتنظيمات الجمركية تطبق وبصفة موحدة على كل أجزاء الإقليم الجمركي، كقاعدة عامة وإعفاء بعض المناطق مثل المناطق الحرة مثلا من خضوعها للقانون المعمول به

- الخاصية الثابتة: هذه الخاصية تعني أن الضرائب الجمركية يجب أن تحصل طبقا لمعدلات محددة في التعريف الجمركية، وذلك عن طريق القانون الذي يعتبر مكلف بتحديد نسب الضرائب والأشخاص ذوي السلطة العمومية والذي يتصرفون بالأموال العمومية ويمنحون، إعفاءات

3- أهداف الضريبة الجمركية :

إن الهدف من وراء فرض الرسوم والحقوق الجمركية للدولة هو البحث عن أداة تدخل في شؤون تجارتها الخارجية لحماية صناعاتها المحلية وترويج صادراتها وتمويل خزينتها العمومية.

\* أهداف ضريبية: إن سهولة تحصيل الإيرادات الجبائية الجمركية أدى إلى فرض ضرائب بمعدلات مختلفة على الصادرات والواردات من طرف الدولة وهذا لتمويل الخزينة وبإمكانها نهاية هذه المعدلات إذا استوجب الأمر ذلك لزيادة الموارد المالية.

\* أهداف حمائية: تقدم الدولة بفرض ضرائب جمركية مرتفعة على بعض الواردات من السلع لحماية مثيلاتها من الإنتاج الوطني وإعاقة دخول بعض السلع وبذلك زيادة الإنتاج المحلي.

\* أهداف تشجيعية: وهي فرض رسم وحقوق بمعدلات منخفضة وذلك لتشجيع ذلك النشاط للحصول على سلع ذات أهمية أو تحفيز الاستثمارات في مختلف النشاطات الاقتصادية أو لتوفير سلع تموينية.

\* أهداف دولية: من العوامل التي ساهمت في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم ما قامت به الأجهزة الحكومية من تكتلات اقتصادية أو تجارية في إطار اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف لتضمن معاملات تفصيلية من جهة ومن جهة أخرى لزيادة التبادلات التجارية وعلى سبيل المثال أبرمت الجزائر اتفاقيات مع دول عدة وبموجبها تم إعفاء جزئي أو كلي للضرائب الجمركية.

4- أهمية الأنظمة الجمركية الاقتصادية في تطوير التجارة الخارجية، ومقترحات تفادي نقائص التنظيم:

تعتبر إدارة الجمارك كوسيط بين الهيئات الداخلية والخارجية وذلك من خلال تحصيلها لمختلف الحقوق والرسوم الجمركية المتعلقة بالسلع عند الاستيراد والتصدير والتي تعمل على تمويل خزينة الدولة والتي تعتبر مصدر هام في تمويلها، وهذا ما أدى بالدولة إلى إجراء بعض التعديلات والإصلاحات على قطاع الجمارك للرفع من الإيرادات منها الإعفاءات الجمركية المختلفة المتعلقة بالاستيراد.

رغم أن الإصلاحات الجمركية الجديدة التي مست إدارة الجمارك والأنظمة الجمركية جاءت من أجل خدمة التجارة الخارجية من خلال التسهيلات والتعديلات التي جاءت بها إلا أنه بقي هناك نقائص خاصة في التنظيم.

وحتى تحقق إدارة الجمارك الأهداف المرجوة منها، نقترح ما يلي:

✓ إنشاء مراكز جمركية عبر كامل التراب الوطني. و توفير العتاد لأداء مهام أعوان الجمارك على أكمل وجه.

✓ تكوين خاص لأعوان الجمارك لمحاربة الغش والتهريب. و إدخال أجهزة مراقبة متطورة.

✓ إرسال بعثات إلى الخارج للتكوين ومعرفة الطرق الحديثة لسير مهمة الجمارك